

حائط صد وتخفيض معتمد في سعر الصرف: وصفة المركزي المصري لمواجهة جائحة كوفيد-19

تراجع صافي الاحتياطيات الدولية بمعدل أبطأ، والاحتياطيات غير الرسمية تتلقى دفعة من أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي: تراجع صافي الاحتياطيات الدولية في مصر بمقدار 1.03 مليار دولار في مايو 2020 على خلفية التراجع الكبير في تدفقات العملات الأجنبية من مصادرها الرئيسية للدولة وهي السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، وذلك بسبب جائحة كورونا. وبالرغم من ذلك تحسنت الاحتياطيات غير الرسمية عن طريق بعض التدفقات الإضافية من أداة التمويل السريع (RFI) لصندوق النقد الدولي، لتصل إلى 1.8 مليار دولار. وهذا يعني من الناحية الفنية أن إجمالي الاحتياطيات الدولية زادت بقيمة 800 مليون دولار. نلاحظ أن مصر نجحت في استغلال سوق السندات الدولية من خلال بيع سندات بقيمة 5 مليار دولار بنهاية مايو 2020، ومع ذلك، يبدو أن أرقام شهر مايو لم تعكس هذه التدفقات، ومن المفترض أن تظهر في قراءة يونيو. علاوة على ذلك سوف تتلقى مصر 5.2 مليار دولار، بموجب اتفاقية استعداد ائتماني (SBA) من صندوق النقد الدولي بعد التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بنهاية الأسبوع الماضي. كما تسعى الدولة للحصول على 4 مليار دولار آخر من مؤسسات أخرى متعددة الأطراف.

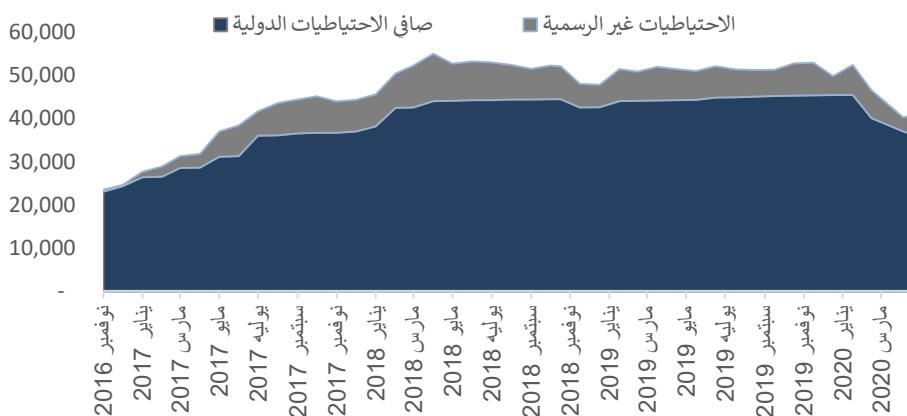
مني بدير

محلل اقتصادي أول

+202 3300 5722

MBedeir@egy.primegroup.org

شكل 1: تمويل جديد يخفف من آثار كوفيد-19 على الاحتياطيات الدولية



المصدر: البنك المركزي المصري.

البنك المركزي يتخذ خطوات استباقية نحو بناء المزيد من الملاذات المرنة لحماية الاقتصاد من حالة عدم اليقين الممتدة: بلغ إجمالي الاحتياطيات (الرسمية وغير الرسمية) بالوقت الحالي 41 مليار دولار، وهو ما يزيد على 7.8 شهر من الواردات و3.6 مرة من الدين الخارجي قصيرة الأجل. علاوة على ذلك، فإن الدين التي من المتوقع أن تتلقاها مصر حتى نهاية العام المالي 2020 (من المتوقع أن تصل إلى 14.2 مليار دولار) من المفترض أن تكون كافية لتغطية التزامات خدمة الدين على كل من الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل (من المتوقع أن تصل إلى 12 مليار دولار في النصف الثاني من العام المالي 2020، وفقاً لتقرير الوضع الخارجي للأقتصاد المصري الصادر عن البنك المركزي المصري في سبتمبر 2019). وبالرغم من ذلك، من المرجح أن يختار البنك المركزي تمديد المواعيد النهائية لاستحقاق معظم الديون، بما في ذلك وداع دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل 51% من إجمالي خدمة الديون طويلة الأجل (4.7 مليار دولار) في النصف الثاني من العام المالي 2020. من وجهة نظرنا، يمكننا أن نقول إن البنك المركزي يحاول وبحدور بناء حائط صد من الملاذات الخارجية تُمكّنه من: (1) تخفيف بعض الضغط على سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، وذلك نظراً لعبء الدين الخارجي المتزايد، (2) تنويع ملف الدين الخارجي، و(3) الحفاظ على حد كافٍ من الاحتياطيات الأجنبية.

انخفاض متوسط في قيمة الجنيه مدفوعاً بالارتفاع في العجز بالحساب الجاري، وانتعاش أسرع من المتوقع للتدفقات النقدية الأجنبية: نحن نتوقع ارتفاع عجز الحساب الجاري بنسبة 11% إلى 12 مليار دولار في العام المالي 2020 أو ما نسبته 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، متراجعاً وبشكل طفيف مقارنةً بـ 3.6% المسجلة في العام المالي 2019. كما نتوقع كذلك عدم تعافي السياحة والتحويلات الخارجية قبل النصف الثاني من العام المالي 2021 (يناير - يوليو 2021). وهذا من شأنه أن يُبقي العملة المحلية تحت ضغوط شديدة. وبالرغم من ذلك، فمن المتوقع عودة التدفقات النقدية إلى سوق الدين المحلي مرة أخرى في النصف الأول من العام المالي 2021. أظهر مؤشر جي بي مورجان لبيانات الأسواق الناشئة بالعملة المحلية اتجاهها تصاعدياً منذ مايو، مما يعكس نمواً في شهية الأجانب للأصول ذات العائد المرتفع، وذلك على خلفية (1) أسعار فائدة منخفضة بشكل كبير في الاقتصادات المتقدمة، (2) حركة تصحيح في أسعار صرف العملات في معظم الأسواق الناشئة، (3) توقيعات بضعف الدولار، (4) توسيع كبير في ميزانية البنك الفيدرالي، و(5) مؤشرات أفضل بالأسواق الناشئة من حيث أوضاعها الخارجية مقارنةً بالعام 2008، وهو ما يقودنا إلى الاعتقاد بأن توقف التدفقات الأجنبية لن يظل طويلاً مقارنةً بما كان عليه في السابق. إن العائد الحقيقي المرجح على أدوات الدين المحلية بالوقت الحالي في مصر، والتحركات التصحيحية الأخيرة في سعر الصرف، والأموال التي حصلت الدولة عليها من صندوق النقد الدولي كلها أمور من المفترض أن تضع مصر في مصاف الدول الناشئة كوجهة لجذب تدفقات رؤوس الأموال. من المفترض أن يدعم انتعاش التدفقات تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وجهة نظرنا بأن سعر الصرف سوف ينخفض بشكل معتمد خلال العام 2020 ومن المتوقع أن يصل إلى 16.8 جم مقابل الدولار نهاية العام 2020.

شكل 2: التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصادات الناشئة تعطي إشارات على التعافي



برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراغي

العضو المنتدب

تلفون: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

المبيعات

عماد الصافوري

مدير

ت: +202 3300 5624

EElsafouri@egy.primegroup.org

شوكت رسلان

مدير فرع مصر الجديدة

ت: +202 3300 5110

SRaslan@egy.primegroup.org

محمد عشماوي

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

MAshmawy@egy.primegroup.org

محمد الحناوي

مدير فرع مدينة نصر

ت: +202 3300 5166

MElhenawy@egy.primegroup.org

CFTe عمرو علاء

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

AAlaa@egy.primegroup.org

نشوى أبوالعطاطا

مدير فرع الإسكندرية

ت: +202 3300 5173

NAbuelatta@egy.primegroup.org

محمد المتولي

مدير

ت: +202 3300 5610

MElmetwaly@egy.primegroup.org

الفروع

الإسكندرية

7 شارع ألبرت الأول
سموحة، الإسكندرية
مصر
ت: +202 3300 8170
ف: +202 3305 4622

مدينة نصر

9 شارع البطراوي
مدينة نصر، القاهرة
مصر
ت: +202 3300 8160
ف: +202 3305 4622

مصر الجديدة

7 ميدان الحجاز
مصر الجديدة، القاهرة
مصر
ت: +202 2777 0600
ف: +202 2777 0604

المركز الرئيسي

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.
عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع
المهندسين، الجيزة
مصر

ت: +202 3300 5700/770/650/649
ف: +202 3760 7543

إخلاء المسؤولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقارير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال آلية مواقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، وينشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداء مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعرية تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسؤولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتمام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئها اعتبرها بدلاً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فروضهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محل للتغيير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تحمل برايم أية مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مدريديها وموظفيها وكافة العاملين بها والعملاء قد يكونوا مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينجم عن إتباع هذا التقرير أياً كانت وسيلة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع متخصصة بهذه الشأن، وتفرض عدد من اللوائح والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعني هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حداً أو تضييقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أية من شركاتها قد تربطها أو يرتبطها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.